بسم الله الرحمن الرحيم

جدلية العلاقة بين التخطيط الإقليمي و التخطيط الاقتصادي

إعداد طالب الماجستير

المهندس المعماري والمدني

فراس شهيد نوري الحجامي

كانون الثاني ٢٠١٠

فهرست العناوين :

المحتويات

فهرست العناوين : ٢

جدول الأشكال : ٣

المقدمة : ٣

مشكلة البحث : ٤

أهداف البحث : ٤

فرضية البحث : ٤

الفصل الأول : (مفهوم التخطيط و مستلزماته) ٤

١-١- مفهوم التخطيط : ٤

١-٢- انواع التخطيط : ٥

١-٣- أهداف التخطيط : ٦

١-٤- العوامل او المتغيرات الرئيسية في التخطيط : ٦

١-٥- مقومات او مستلزمات التخطيط الحديث ٦

١-٦- عوامل تطبيق التخطيط كنمط إنمائي : ٧

١-٧- انواع الخطط وامتدادها الزمني : ٧

١-٨- تساؤلات التخطيط : ٧

١-٩- التخطيط المعاصر : ٨

١-١٠- التخطيط القومي الشامل :٩

١-١١- التخطيط الإقليمي و صلته بالتخطيط القومي الشامل : ١٠

١-١٢- الاستنتاجات : ١٠

الفصل الثاني : (الأقلمة و تحديد الأقاليم) ١١

٢-١- المقدمة : ١٢

٢-٢- الأقلمة : Regionalism ١٢

٢-٣- تحديد الإقليم المتجانس : ١٢

٢-٣-١- طريقة الأعداد الموزونة : The Weighted Index Number Method ١٣

٢-٣-٢- طريقة تحليل العامل : The Factor Analysis Method..... ١٤

٢-٤- تحديد الأقاليم الوظيفية : ١٥

٢-٤-١- طريقة تحليل التدفقات : Flow Analysis..... ١٥

٢-٤-٢- طريقة تحليل التجاذب : Gravitational Analysis ١٩

٢-٥ الأقلمة و ادارة الإقليم : ٢٠

٢-٦- الخلاصة و استنتاجات الفصل الثاني : ٢١

الفصل الثالث : التخطيط الاقتصادي ٢٢

٣-١- المقدمة : ٢٢

٣-٢- عملية إعداد الخطة الاقتصادية : ٢٢

٣-٣- عمليات تنفيذ الخطة الاقتصادية : ٢٤

٣-٤- عملية متابعة الخطة الاقتصادية : ٢٤
٣-٥ أساليب متابعة الخطة الاقتصادية : ٢٥
٣-٥-١- أسلوب المتابعة الميدانية : ٢٥
٣-٥-٢- أسلوب متابعة الاستمارة : ٢٥
٣-٦- مؤشرات المتابعة للخطة الاقتصادية : ٢٥
٣-٧- مستلزمات نجاح الخطة الاقتصادية : ٢٦
٣-٨- تقنيات الخطة الاقتصادية : ٢٦
٣-٩- الخلاصة : ٢٧
الفصل الرابع : الاستنتاجات و التوصيات ٢٨
الاستنتاجات : ٢٨
المصادر : ٣٣

جدول الأشكال :

الشكل١ تحديد الاقاليم الوظيفية ١٤
الشكل ٢ نظرية الرسم البياني (مثال بسيط) ١٧
الشكل ٣ الاقاليم الفرعية الوظيفية في جنوب شرق انكلترا ١٨
الشكل ٤ المكالمات الهاتفية جنوب شرق انكلترا (١٩٦٧) ١٨

جدلية العلاقة بين التخطيط الإقليمي و التخطيط الاقتصادي

المقدمة :

لقد أدرك الاقتصاديون و المخططون و الساسة حقيقة وجود تباين بين الأقاليم أو بين المناطق المختلفة للبلد الواحد , ورغم وجود عمليات التنمية فهنالك أقاليم متخلفة عن المعدل القومي العام للدخل و الاستخدام وفي البنيان ألارتكازي و الخدمات العامة و تركز أو نمو السكان . ومنذ ذلك الحين اتخذت حكومات مختلفة البلدان إجراءات متعددة تتفق و النظام الاقتصادي و السياسي القائم فيها لتقليل و إزالة هذا التباين . ولكن منذ ذلك الوقت و حتى اليوم فان هذا التباين المكاني و خاصة في البلدان الرأسمالية لازال موجودا بل ان الثغرة بين المناطق أو الأقاليم الأوفر حظا و بين المناطق أو

الأقاليم المتخلفة أو المحرومة تتسع , وتزداد المناطق الغنية غنى و الفقيرة فقرا رغم استمرار عملية التنمية .

مشكلة البحث :

هنالك خلل في ما في ميكانيكية التنمية مما يجعلها تنحاز طبقيا الى الشرائح الاجتماعية الأعلى دخلا فتستحوذ هذه الشرائح على اغلب ثمار التنمية و تنحاز مكانيا الى المناطق او الأقاليم الغنية فتجعلها تستقطب اغلب الاستثمارات وتتوفر فيها اكثر و احسن الخدمات و بالتالي اعلى مستوى للدخول الفردية.

أهداف البحث :

يهدف البحث الى

١- تحليل العلاقة التكاملية بين التخطيط الإقليمي و التخطيط الاقتصادي.
٢- الوصول الى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية و حسب التوزيع الإقليمي لها .
٣- الوصول الى حالة التوازن في التنمية الإقليمية بين الأقاليم المختلفة .

فرضية البحث :

يفرض البحث ان هنالك علاقة تكاملية بين التخطيط الإقليمي و التخطيط الاقتصادي فالتخطيط الاقتصادي يتطلب معرفة الدخل القومي الشامل و لا يمكن معرفة ذلك الا بتقسيم البلد الى أقاليم متعددة بالاعتماد على اسس معينة في ذلك لمعرفة الموارد الطبيعية و البشرية و الاقتصادية المتوفرة فيه , وممن ثم النظر في إعادة توزيع ذلك الدخل وفق مبادئ و اسس إقليمية لتحقيق التوازن بين أقاليم البلد المختلفة .

الفصل الأول : (مفهوم التخطيط و مستلزماته)

مفهوم التخطيط و مستلزماته

١-١- مفهوم التخطيط :

حفل الادب الاقتصادي بتعاريف كثيرة لمفهوم التخطيط سنتناول البعض منها ، فالتخطيط عبارة عن اسلوب علمي للتفكير يستمر يوما بعد يوم يبدأ بوجود مشكلة تدرس وتوضع لها بدائل من الحلول المرادفة يختار إحداها وينفذ ثم يقيم هذا الحل بعد تنفيذه (كمونه,٢٠٠٦,ص٧٢). اما الدكتور

وليد عبد الله فقد عرفه على انه " عملية شاملة تمس جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية ...الخ وتستجيب الى قانون التطور المبرمج والنسبي للاقتصاد الوطني ، وأهمية التوازن بين الفروع الرئيسية للاقتصاد الوطني ...، وتقليل اثر التقلبات الاقتصادية غير العادية واختلال التوازن غير الاعتيادي والأزمات"(عبد الله,٢٠٠٧). كما عرف (Chand) التخطيط بانه " ذلك القرار الذي تتخذه السلطات العليا في الدولة لمجموعة معينة من الأهداف تلتزم بتحقيقها خلال فترة زمنية محددة في سبيل الوصول الى غايات تبناها المجتمع من اجل تنمية قدراته اقتصاديا واجتماعيا"(سلمان,ص١٣) . بينما عرف (هول) بان التخطيط الحديث " عملية مستمرة تهدف عن طريق البحث الى ابتكار طرق ملائمة للسيطرة على النظام (الحضري) وانه عن طريق مراقبة التاثيرات يمكن الاطلاع الى اي مدى كانت السيطرة فعالة والى مدى ستحتاج فيه تحويرات لاحقة" . في حين يعرف (كي.جي.بتن) التخطيط الحديث (هو عملية وضع اهداف محددة لما يجب عمله في المستقبل (المدى القصير او المتوسط او البعيد) ووضع الوسائل المناسبة التي ينبغي استخدامها لتحقيق تلك الاهداف) (بتن, ١٩٨٥).

هناك فرق بين التخطيط والتنبؤ رغم انهما يصبان في المستقبل ولكن الاول عملية ديناميكية متحركة في حين الثاني عملية استاتيكية ساكنة .

فالتخطيط ينتج عنه اعداد خطة تهدف الى تنظيم وتشكيل النشاط الاقتصادي بما يتلائم وتحقيق الاهداف المقررة . اما التنبؤ فهو عبارة عن التكهن (Prognoses) المسبق لخطوات ونتائج الاحداث الاقتصادية والاجتماعية وان التنبؤ يسبق العملية التخطيطية التي تساعد المخططين على تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة والعلاقة بينهما.

١-٢- انواع التخطيط :

ان عملية التخطيط ليست عملية حديثة فانها موجودة منذ وجود الانسان ، ويختلف من نظام الى اخر فالتخطيط موجود في القران الكريم حيث ان الله سبحانه وتعالى خلق الكون خلال ستة ايام كاملا متكاملا جمع فيه كل المتغيرات الماضي والحاضر والمستقبل ولذلك فيصلح في تطبيقه في كل زمان ومكان ولكل الشعوب بمختلف دياناتها وتكوينها، ولذلك اختلف البشر والأنظمة الاقتصادية في التخطيط باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي ، ففي النظام الرأسمالي يختلف التخطيط عنه في النظام الاشتراكي وعنه في البلدان النامية اي ان التخطيط يختلف باختلاف نظم التطور ومراحله و طبيعة الحاجة اليه والانظمة الاقتصادية ومن اهم انواعه :

١. التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل .

٢. التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي

٣. التخطيط الفردي والتخطيط القومي

٤. التخطيط القومي والتخطيط الاقليمي

٥. التخطيط المادي والتخطيط المالي

٦. التخطيط والتخطيط الاستراتيجي

٧. التخطيط الحضري والتخطيط الاقليمي

٨. التخطيط القطاعي والتخطيط الشامل

كما انه هنالك تعدد في مفاهيم ومضامين التخطيط وكما يلي:

١- التخطيط بالمفهوم الاقتصادي , ويشمل (الصناعي والتجاري والزراعي) .
٢- التخطيط بمفهوم الباحث الاجتماعي , ويشمل (التخطيط الصحي والتخطيط الخدمي) .
٣- التخطيط العمراني , ويشمل (كافة الجوانب العمرانية) .

١-٣- أهداف التخطيط :

١. تحقيق الاهداف بسرعة وجهد اقل بكثير .

٢. امر ضروري للمحافظة على الموارد والوقت.

٣. زيادة قدرة الفرد على استخدام امكانياته استخداما فعالا .

٤. تعزيز قدرة الفرد على الادارة الفعالة للمتغيرات الداخلية والخارجية.

٥. مواجهة التحديات بكل اشكالها.

١-٤- العوامل او المتغيرات الرئيسية في التخطيط :

١) البيئة الخارجية : كل العوامل الخارجة عن سيطرة الفرد والتي يتفاعل معها والتي تؤدي الى دعمه او عرقلته كالقوى الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية (الفرص والمخاطر) .

٢) البيئة الداخلية : وهي البناء التنظيمي لبيئة الفرد ويشمل ثقافته ومعتقداته وطريقة تفكيره وما يمتلك من قدرات .

٣) اختيار السياسات و الإجراءات لبلوغ الهدف .

٤) تحليل البدائل الإستراتيجية .

٥) اختيار البديل المناسب.

١-٥- مقومات او مستلزمات التخطيط الحديث

١- توافر قدر كافي من البيانات والمعلومات اللازمة لبناء الخطة.

٢- وجود جهات قادرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية التخطيط.

٣- توفر الكادر الفني على مستوى الوحدات الانتاجية .

٤- توفر الاجهزة الملازمة لمتابعة تنفيذ التخطيط.(مصدر سابق)

١-٦- عوامل تطبيق التخطيط كنمط إنمائي :

١-حجم الطبيعة المتاحة .
٢-طبيعة وحجم النمو السكاني .
٣-البيان الاجتماعي والثقافي .
٤-مرحلة التطور التي تمر بها الدولة .
٥-طبيعة الاهداف خصوصاً الجوانب الاجتماعية .
٦-النظام الاقتصادي القائم ودور الاجهزة الشعبية في النشاط الاقتصادي ودور الدولة في الحياة الاقتصادية .

١-٧- انواع الخطط وامتدادها الزمني :

ويعتمد التخطيط في تحقيق اهدافه على اتباع ثلاثة انواع من الخطط :

١- الخطط قصيرة المدى .
٢- خطط الآماد الوسطى (الخطة الخمسية) .
٣- خطط طويلة الامد (الخطط المتطورة) وتقدر بين ١٥-٢٠ نسة .

١-٨- تساؤلات التخطيط :

لاجل ان نحدد المخطط فلابد ان نتسائل :

لمن نخطط ؟ وكيف نخطط ؟ ولماذا نخطط وهناك تساؤلات اخرى يجيب عليها الشكل الاتي

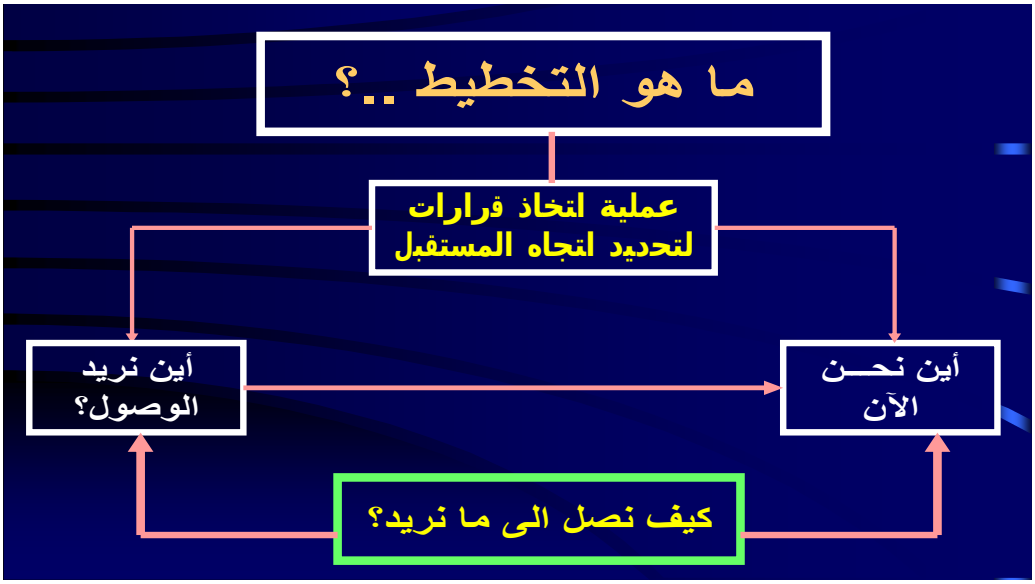

ولاجل الاجابة عن التساؤلات اعلاه فلابد ان نضع الوضع النموذجي للتخطيط

الوضع النموذجي للتخطيط

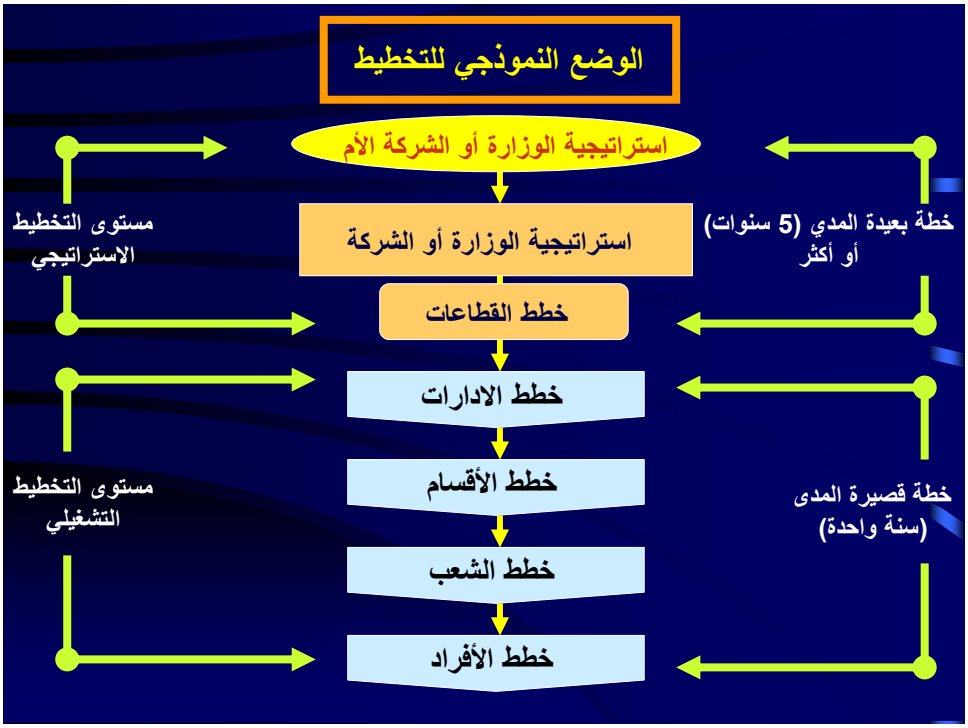

١-٩- التخطيط المعاصر :

حينما كان يتم العمل جاهداً في التنبؤ الدقيق بالمستقبل كمحاولة جادة لتحقيق امال الجماهير باتباع وسائل معينة , فانه لامانع من اعادة النظر في هذه الوسائل اثناء التنفيذ . معنى ذلك ان عملية التخطيط لاتنتهي بمجرد وضع هذه الخطة بداية التنفيذ بل هي في الواقع عملية مستمرة مادامت

اهداف الخطة غير منفذة بعد . وهذا بدوره يبين ان اجهزة التخطيط والمتابعة يجب ان تكون ملمة بالجوانب الاقتصادية والنظم الاجتماعية والنفسية لمن يخططون لهم . فالتقسيم النظري لمراحل العملية التخطيطية هو :

١- مرحلة جمع المعلومات .
٢- مرحلة تحليل المعلومات (الاستقراء).
٣- مرحلة وضع الخطة .

وبعد دخول حقول اخرى واختصاصات اخرى كالاقتصاد والاجتماع ضمن حقل التخطيط ادى الى تغير مراحل العملية التخطيطية كالآتي :

١- مرحلة جمع المعلومات وتشمل معلومات سكانية واحصائية وبيئية .
٢- وضع الاهداف الموضوعية واستطلاع حاجات ورغبات المجتمع وتحديد الاولويات .
٣- وضع البدائل , ويقصد بها وضع عدة سياسات ومقترحات لحل المشكلة التخطيطية وطرح كافة الاحتمالات والبدائل .
٤- مرحلة تقييم البدائل واختيار البديل الافضل .
٥- مرحلة تنفيذ البديل الافضل .
٦- مرحلة متابعة الخطة وفحصها .

١-١٠- التخطيط القومي الشامل :

هو الوسيلة المنظمة الشاملة التي تقوم على الاسلوب العلمي في الدراسة و البحث عن طريق التفاعل الحقيقي لمشكلات المجتمع و القياس الواقعي لاحتياجاته و الحصر الدقيق لموارده و امكانياته المادية و البشرية و الدراسة تشمل :-

١ – دراسات جغرافية و جيولوجية شاملة للعوامل الجوية و الموارد الطبيعية و الثروات .

٢ – دراسة نوعية السكان و عاداتهم و تقاليدهم و عددهم و تكاثرهم و مستواهم الصحي و المهني و الاجتماعي و امكانياتم العلمية و المهنية و التخصيصية و توزيعهم و تيارات تحركاتهم في الاجهزة الداخلي و الخارجية .

٣ – دراسة الثروة القومية الثابتة و تزايدها و الدخل القومي السنوي و توزيعها بمعدلات نموها و السياسة النقدية للدول و قيمة حجم رؤوس الاموال و الادخار و الانفاق العام و الخاص .

٤ – دراسة المشروعات الصناعية و الزراعية و التجارية و الكمارك و الضرائب و الاسواق الداخلية و الخارجية .

هذا النمط من التخطيط هو الشائع في الدول الاشتراكية لانها تعتقد بانها الوسيلة الفاعلة و الاداة الدافعة نحو تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع كله لان التخطيط القومي الشامل يعتمد على المركزية وان السلطات المركزية هي القادرة على ادارة الاقتصاد القومي و على التنسيق بين امكانيات المجتمع و احتياجاته .

عندما طبق التخطيط القومي الشامل في الاتحاد السوفيتي حقق نتائج سريعة و فعالة و قوية و عندما مر في ازمة سنة ١٩٢٩ م – ١٩٣٣ م . ومن العوامل التي شجعت ضرورة التفكير في عمل

تخطيطي قومي و كذلك قيام الحرب العالمية الثانية و احتياجاتها وما بعد الحرب و بناء الاقتصاد القومي للدول المشتركة فيها كانت من العوامل الرئيسية لانتشار التخطيط القومي بمقياسه الحالي و بمفهومه الصحيح . فهو يعمل على اعداد مجموعة من القرارات و التصميمات و رسم المسار لخطة واقعية قابلة للتنفيذ لمقابلة احتياجات المجتمع حسب اولويتها في ضوء الامكانيات المتاحة لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية .

وهو خطوط و سياسات عريضة تسير عليها الدولة في مختلف مجالاتها فهو يحدد السياسة الزراعية و الصناعية و التجارية و التعلمية و الصحية ... الخ . لاهداف يرجى تحقيقها اخذة بعين الاعتبار موضوع الافضليات .

١-١١- التخطيط الإقليمي و صلته بالتخطيط القومي الشامل :

يمثل الإقليم مساحة تتحد بعوامل مختلفة كمصادر للثروة من معادن و اراضي مزروعة او ثروة مائية او معالم سياحية و مصادر الطاقة كمساقط المياه و ما الى ذلك مما تقوم على اساسها العديد من الصناعات الاولية و التحويلية . كما للإنشاءات التي من صنع الانسان دور هام في تحديد نطاق الاقليم . هذه العوامل الطبيعية ام من صنع الانسان مجتمعة او مترابطة تشكل القوام الاقتصادي و الاجتماعي للاقليم .

على مستوى الدولة الاقليم يضم محافظة او عدة محافظات او الدولة باكملها . على المستوى الدولي يشمل دول بكاملها او اجزائها . اما على المستوى القومي فان الاقليم يتميز عن غيره من الاقليم بحجم امكانياته المختلفة و درجة التجانس بينها مما يخلق وحدة اقتصادية متكاملة انتاجية او توزيعية او استهلاكية او خليط بينهم .

ويعرف التخطيط الإقليمي على انه سياسة تخطيطية تمثل احد مستويات التخطيط القومي الشامل لواقع فيزياوي و عمراني تهدف الى احداث تنمية اقتصادية و اجتماعية و بشرية و عمرانية متوازنة من خلال حصر موارد الثروة كافة في الاقاليم و طبقا للنشاطات الاقتصادية المختلفة وهو ايضا مجموعة من الاجراءات و التدابير الهندسية التكنيكية و الصحية الوقائية و المعمارية التخطيطية التي تهدف لتحقيق الاسكان المعقول و التوزيع المتبادل بين الاقليم و مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني مع الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية و البشرية في الاقاليم . وهو يعرف ايضا هو الاسلوب الذي ياخذ البعد المكاني لعملية التنمية بعين الاعتبار لاذابة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الاقاليم الدولة و تطبيق افضل الطرق العلمية لتحقيق احسن استغلال للموارد الطبيعية و البشرية .

١-١٢- الاستنتاجات :

١- التخطيط هو سمة من سمات العصر يؤثر بكل المجالات وبمختلف الابعاد , وهو يعتبر احد السبل الرئيسة المؤدية الى التقدم الذي تتسابق اليه كافة الدول من اجل تحقيق الحياة الافضل للفرد في شتى ابعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والثقافية .

٢- كما انه محاولة لرسم سياسة علمية للاستخدام الامثل للموارد المتاحة سواء اكانت هذه الموارد بشرية او طبيعية او مادية وغيرها لتحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية تهدف الى تحقيق حياة افضل للمواطنين .

٣- تتم عملية التخطيط بدراسة جميع انواع الموارد والامكانيات المتوفرة في الدول النامية او الاقاليم او المدينة او القرية او المؤسسة ومن ثم استنتاج الدلائل والامور بغية توجية هذا التطور وفقاً لما تفرضه مباديء التخطيط, ويعتمد الاخذ بالتخطيط اساساً على رفع الكفائة الاقتصادية باستخدام الموارد للمجتمع .

٤- كما ان عمل دراسة لاقليم بمفرده ووضع مشروع شامل له , لا يمكن تحقيقه الا بعد ربطه بالمشاريع الاقليمية الاخرى ثم بالتخطيط القومي الشامل .

٥- يعتمد التخطيط الاقليمي على تذويب الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بين الاقاليم من خلال الاسراع بمعدلات النمو للاقاليم المتخلفة ما يدعم في النهاية التنمية القومية.

٦- التخطيط الاقليمي اداة تهدف الى تحقيق التنمية الاقليمية و ايضا التنمية القومية . فالخطة القومية في ظل التخطيط القومي الشامل جزء لا يتجزا من الخطة الاقليمية سواء كانت ممولة ذاتيا او مركزيا فيستلزم ربط مكونات و اهداف الخطة الاقليمية بجوانب و اهداف الخطة القومية.

٧- التخطيط الاقليمي ينبثق من التخطيط القومي الشامل وهو يحدد الخطوط العريضة التي توجه نحو الاقليم و تطوره اقتصاديا و اجتماعيا خلال الفترة المحددة لتنفيذ المخطط و ذلك عن طريق الترابط و التكامل بين ما تسفر عنه دراسات تحديده لعديد من العناصر الاساسية الخاصة بكل اقليم كالبيئة الطبيعية (جغرافية , طوبغرافية , جيولوجية , مناخية) و مصادر الثروة و القوى المحركة كمساقط المياه و شبكات الري و الصرف و شبكات النقل التي تربط مراكز الانتاج و التوزيع و كذلك المراكز العلمية و الثقافية كما تشمل هذه العناصر السكان (تعدادهم . تحركاتهم . نموهم .....) هذه الدراسات لها اهمية بالغة في اعداد و تطوير المخطط القومي و المحلي .

الأقلمة و تحديد الأقاليم

٢-١- المقدمة :

الإقليم تعبير صعب التعريف ولا يوجد تعريف جامع له وهذا لا يعد ضعفا في نظرية أو أسلوب التخطيط الإقليمي بل انه احد حقائق عملية التنمية من انه لا توجد هنالك إمكانيات أو مشاكل متشابهة تماما بين المناطق المختلفة للبلد الواحد وعلى ذلك فان تحديد معنى الإقليم يتعدد بتعدد مشاكل أو إمكانيات الإقليم وكذلك تتحدد مساحته تبعا لذلك . مما يفرز تعريفات متعددة لمعنى الإقليم وبلا ريب فهذا أمر جيد في عملية التخطيط إذ انه يؤكد على حقيقة أخرى من حقائق التنمية وهو ان المهم ليس التعارف أو الأساليب أو الأطر التخطيطية أو الأهداف وإنما المهم هو تحديد نوع المشكلة وحجمها (الخصوصية المكانية) Spatial Uniquencess ومن ثم طرق و أساليب حلها (الخطة وأهدافها) .

وقد يكون معنى الإقليم : المساحة التي تتوفر فيها صفات خاصة تجعل من السهوله تحديدها و تمييزها عن باقي المناطق وهذه الصفات يمكن ان تكون عمرانية أو اقتصادية أو اجتماعية .

٢-٢- الأقلمة : Regionalism

تمثل الأقلمة عملية تحديد الأقاليم , وقد تتخذ العملية عدة صيغ اعتمادا على الغاية من الأقلمة و المعيار أو المعايير التي يجب استخدامها و توفر البيانات .

ويرى جون كلاسون (J.Glasson) ان هنالك وجهتي نظر في تحديد معنى الإقليم , الأولى شكلية أو اصطلاحية (Formal Region) و الثانية تحدد الإقليم على الأساس الوظيفي (Functional Region) وينسحب النوع الأول على التأكيد على تشابه الصفات المختارة (Selected Criteria) لأغراض التحديد أو التعريف وهو بهذا المعنى يطلق عليه (Homogenous Region) الإقليم المتجانس . أما الإقليم الوظيفي فهو المنطقة أو المساحة التي يتوفر فيها تماسك وظيفي (Functional Coherence) و اعتماد متبادل بين أجزائه وعلى أساس معايير منتخبة لأغراض التحديد و وهذا يسمى أحيانا بإقليم بؤرة الاستقطاب (Nodal Or Polarized Region) وهو يضم وحدات مختلفة من المدن و القصبات و القرى وترتبط هذه الوحدات بعلاقات وظيفية فيما بينها .

ان حل مشكلة التخلخل الاقتصادي قد تتطلب تحديد الأقاليم المتجانسة مستخدمين المعيار المناسب المعين , و بالمثل تتطلب حل مشكلة الازدحام تحديد الأقاليم الوظيفية , وفي غياب البيانات الرسمية المناسبة تم استخدام الطرق النوعية البديهية و لكن هذا يميل لان يؤدي الى حدود إقليمية ضبابية التي كلما تم فحصها عن قرب كلما ظهرت أكثر غموضا . وأصبح من المعلوم بأنه قد حدث تحول واضح نحو طريقة كمية لتحديد الأقاليم .

٢-٣- تحديد الإقليم المتجانس :

يتضمن تحديد الأقاليم المتجانسة تجميع الوحدات المحلية ذات الصفات المتشابهة تبعا لمعيار معين محدد و واضح , والتي تختلف جدا عن الوحدات خارج الإقليم على أساس المعيار المعتمد . سوف لن يكون الإقليم المتجانس الناتج متجانسا تماما ولكن يجب ان يكون متجانسا ضمن حدود معينة و محددات واضحة .

إذا كان المعيار بسيط و ثابت مثل (ارض تعلو عن ٥٠٠ قدم) فان التحديد يكون بسيط , ولكن إذا كان هنالك تنوع في المعايير مثل معدلات البطالة و معدلات الفعالية و مؤشرات الهجرة , وان العديد من المعايير هي داينمية و تتغير باستمرار فان المهمة ستصبح أكثر صعوبة

لقد استخدمت العديد من الأساليب لتحديد الأقاليم المتجانسة وفيما يلي اثنان من هذه الطرق :

٢-٣-١- طريقة الأعداد الموزونة : The Weighted Index Number Method

لقد تم تفصيلها بشكلها المبسط من قبل بودفيل , وطورت من قبل اخرين الى أساليب أكثر تعقيدا كتحليل المجمعات و تحليل المنطقة الاجتماعية .

وفي الشكل ادناه يظهر مثال مبسط جدا للطريقة , حيث تحتوي منطقة الدراسة على (٩) بلدات تختلف فيها معدلات البطالة و مستويات الدخل الفردي[١] , ولأسباب تتعلق بالسياسة توجد حاجة لعزل إقليم المشكلة الأساسي (منطقة التخلخل الاقتصادي) فاذا اخذت المعايير مفردة يكون من الصعب عزل إقليم المشكلة ولكن بأخذها معا وأعطيت لها أوزان يمكن عزل إقليم (B) . ان المشاكل المطلقة في هذه الطريقة هي بالطبع اختيار المعايير الأصلية و اختيار الأوزان و إقرار الحدود المقبولة للتجانس . و على أية حال و بسبب بساطتها فأنها مستخدمة بصورة جيدة .(كلايسون,١٩٨٧).

---

[١] *يمكن استخدام اختبارات إحصائية متنوعة هنا . مثال في أقلمة البلدات على أساس معدلات البطالة , قد يتقرر ان لا تنحرف اي وحدة ضمن الإقليم عن متوسط معدل البطالة أكثر من انحراف معياري واحد . وعليه فاذا كان المتوسط* ($\bar{x}$) = ٤% *ومعيار الانحراف*(٠.٥) *فان البلدة التي فيها معدل البطالة ٣% سوف لاتدخل ضمن اقليم البطالة المتجانس .*

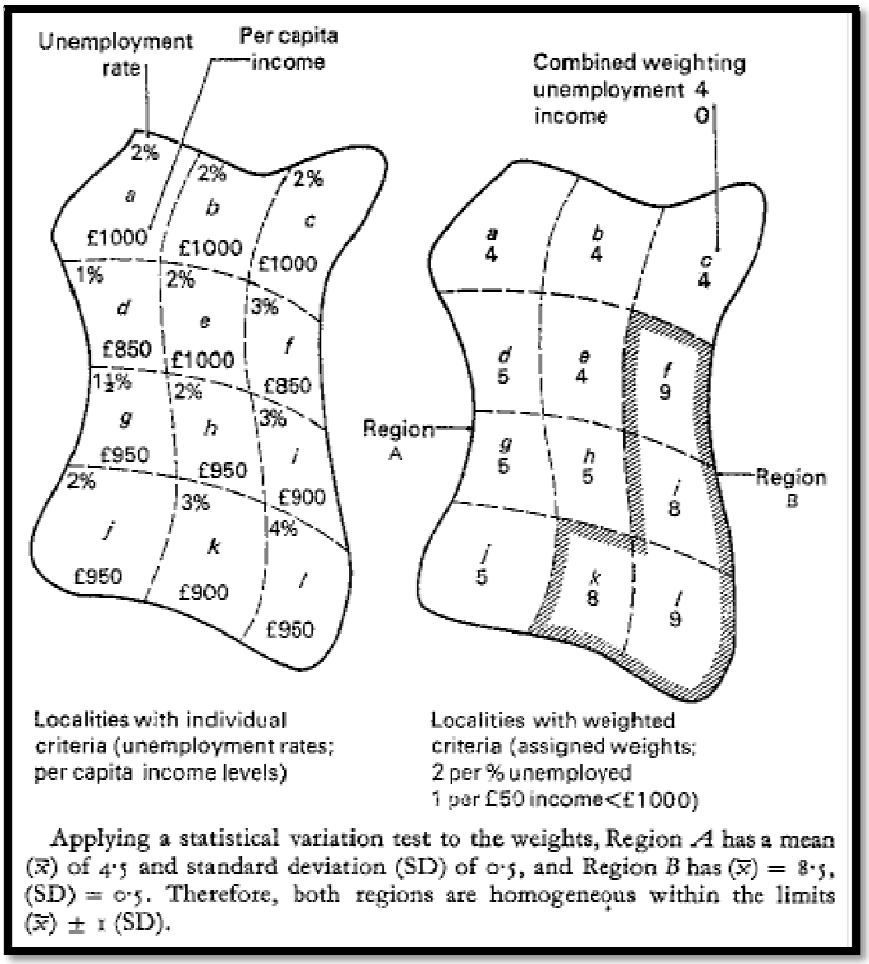

الشكل١ تحديد الأقاليم الوظيفية

طريقة الأعداد الموزونة (البسيطة)

تطبيق اختبار إحصائي متنوع الى الأوزان
إقليم (A) وسط حسابي ($\bar{x}$) = (٤.٥) و انحراف معياري (SD) = (٠.٥)
إقليم (B) وسط حسابي ($\bar{x}$) = (٨.٥) و انحراف معياري (SD) = (٠.٥)
وعليه فان الإقليمين متجانسين ضمن حدود ($\bar{x}$) ±١(SD)

٢-٣-٢- طريقة تحليل العامل : *The Factor Analysis Method*

هي اعقد بكثير للإقليمية والتي تنسب للعمل الرائد الذي قام به بيري Berry في الولايات المتحدة الأمريكية . ان التفاصيل الفنية للطريقة هي أكثر تعقيدا ولكن يمكن توضيح المبادئ الأساسية بالإشارة الى أقلمة الصحة الاقتصادية لشمال غرب انكلترا من قبل سمث .

حدد سمث (١٤) معيارا صناعيا على أساس منطقة تبادل عمالة محلية و (١٤) معيارا اجتماعيا اقتصاديا على أساس محلية السلطة . كان العديد من هذه المعايير متفاعلا ومحدد بواسطة بعض العوامل الفاعلة . ان طريقة التحليل ألعاملي يمكن استخدامها لعزل العوامل الأساسية ولجميع المناطق على أساس تحميل العامل . يمكن تطبيق المحدد المماس ليعطي أقاليم مجاورة في تحليله و حدد سمث

التغير الصناعي (Industrial Change) و الهيكل الصناعي (Industrial Structure) كعوامل صناعية رئيسية , و الهيكل الاجتماعي (Social Structure) و تغير السكان (Population Change) كعوامل اجتماعية-اقتصادية رئيسية , وبالاعتماد على هذه العوامل فقد تمكن من تحديد أقاليم الصحة الاقتصادية مبرزا شرق لانكشاير (حزام الصحة – القطن)لوسط لانكشاير كمناطق مشكلة مميزة . تكون الطريقة جيالوظيفية:يكون الاختيار وضوحية البيانات المستخدمة , ولكن التطور السريع في عمل الحاسب الآلي و الأساليب الإحصائية ذات العلاقة مثل تحليل متعدد العوامل لهذه الطريقة إمكانيات كبيرة ليس فقط لتحديد الأقاليم ولكن في المجال الواسع للتخطيط .(كلايسون,١٩٨٧).

٢-٤- تحديد الأقاليم الوظيفية :

يتطلب تحديد الأقاليم الوظيفية تجميع الوحدات المحلية معا التي تعكس درجة معينة من التفاعل, وهكذا ازداد الاهتمام بالتدفقات المرتبطة بنقطة مركزية بدل من تماثل الإقليم ككل . وسيتم تفصيل طريقتين أساسيتين في الأقلمة الوظيفية .

الأولى (تحليل التدفقات) المعتمدة على الملاحظة الحقيقة كما يفعله السكان .

والثانية (تحليل الجذب) المعتمدة على الملاحظات النظرية عما سيفعلونه .

٢-٤-١- طريقة تحليل التدفقات : Flow Analysis

تبنى الأقاليم الوظيفية بالاستناد الى اتجاه و شدة التدفقات بين المركز المسيطر و التوابع المحيطة . وسيظهر كل تدفق شدة متناقضة كلما أصبح أكثر بعدا من المركز الرئيسي و ارتفاع الشدة كلما اقترب من مركز أخر.تكون حدود مجال التأثير للمركز المسيطر حيثما تهبط شدة التدفق الى الحد الأدنى .قد تكون التدفقات على أنواع عديدة , إنها تكون غالبا اقتصادية مصنفة تبعا للنوع (مثل حمل أو مسافر , طريق أو سكة) أو للغاية (مثل تسويق أو رحلات عمل يومية) . وقد تكون أيضا اجتماعية (مثل تدفق الطلاب أو مرضى المستشفى), وسياسية, خاصة تدفق مصروفات الدولة. أو معلومات مثل برقيات و صحف ومكالمات هاتفية.

لقد حاول كرين و كروثرز Green And Carruthers تحديد مجال التأثير لمركز و إقليمه الوظيفي مستخدمين خدمات الباص كاتجاه للعلاقات الاقتصادية . لقد افترض كرين ان خدمات الباص كانت أعمالا اقتصادية , وعليه يجب اختيار الخطوط الأكثر اقتصادية التي سوف تعكس بنفس الوقت المناطق الأكثر طلبا و الارتباطات الوظيفية مع المركز المسيطر . رسم أشكالا بيانية للتدفق الخاصة بتكرار الخدمة بالاستناد على جداول حركة الباص ومنها استنباط حدود تأثير المراكز حيث تم تخطيط

الأقاليم الوظيفية . انخفضت قيمة طريقة كرين نوعا ما بفعل التأثير الناتج عن زيادة التنافس من قبل الأشكال الأخرى للنقل وخاصة السيارة الخاصة وان بعض خدمات النقل العام أكثر ما تيسر على أساس اجتماعي بدلا من الاقتصادي.

ان نظرية الرسم البياني Graph Theory تمثل تنوعا مشوقا من تحليل التدفق البسيط ورغم بساطة هذه الطريقة فأنها وسيلة أكثر نظامية و منسقة لتحديد أقاليم النواة و الأقاليم الوظيفية .

استخدمت هذه الطريقة من قبل نيستوين Nystuen وداكي Dacey و بودفيل وتم قياس الترابط بين مجاميع منمنطقته,مختارة على أساس التدفقات بين المراكز .

ان عدد المكالمات الهاتفية هو معيار التدفق المعتاد و الذي يوفر جدولا مفيدا لمدى واسع من العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية . تخطط التدفقات على شكل مصفوفة يمكن منها تحديد التدفقات الأساسية و الثانوية الى و خارج كل مركز.

يمكن تخطيط التسلسل الهرمي الناتج للمراكز كشبكة ليوفر فهما عميقا لصيغة و مدى الترابط الوظيفي ضمن منطقته , و الشكل التالي يمدنا بمثال مبسط لنظرية الرسم البياني مبينا بان (D)هو المركز الأساسي وان (G , E , C , B) هي مراكز فرعية .

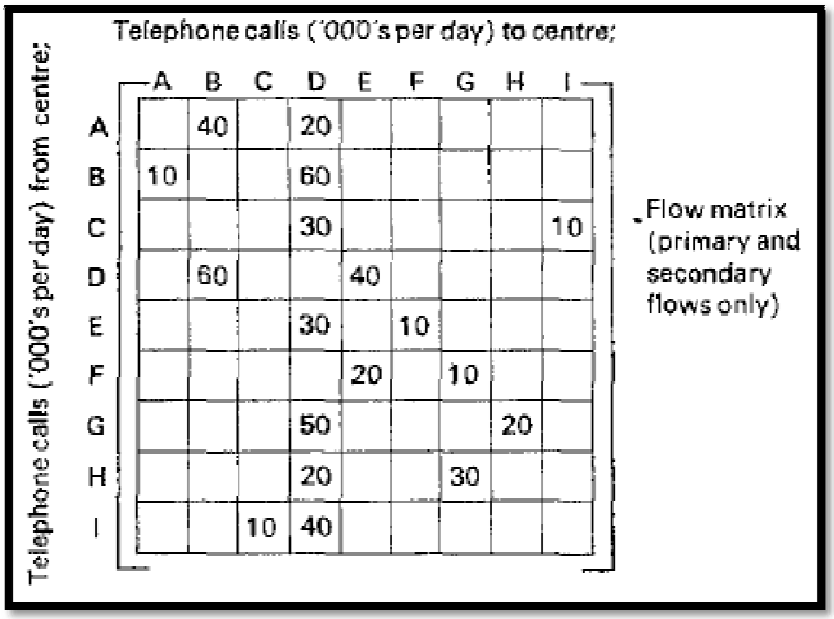

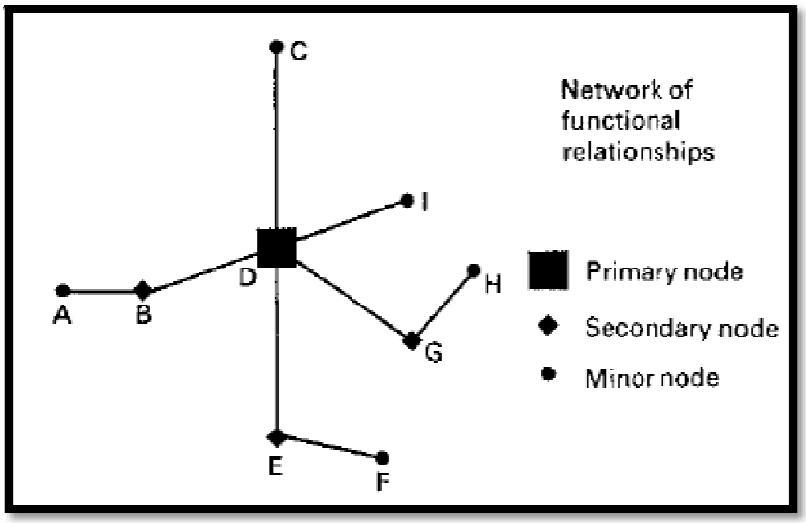

الشكل ٢ نظرية الرسم البياني (مثال بسيط)

و الشكل التالي يمثل استخدام تحليل التدفق البسيط و نظرية الرسم البياني معا في تشخيص الأقاليم الفرعية في جنوب شرق انكلترا .

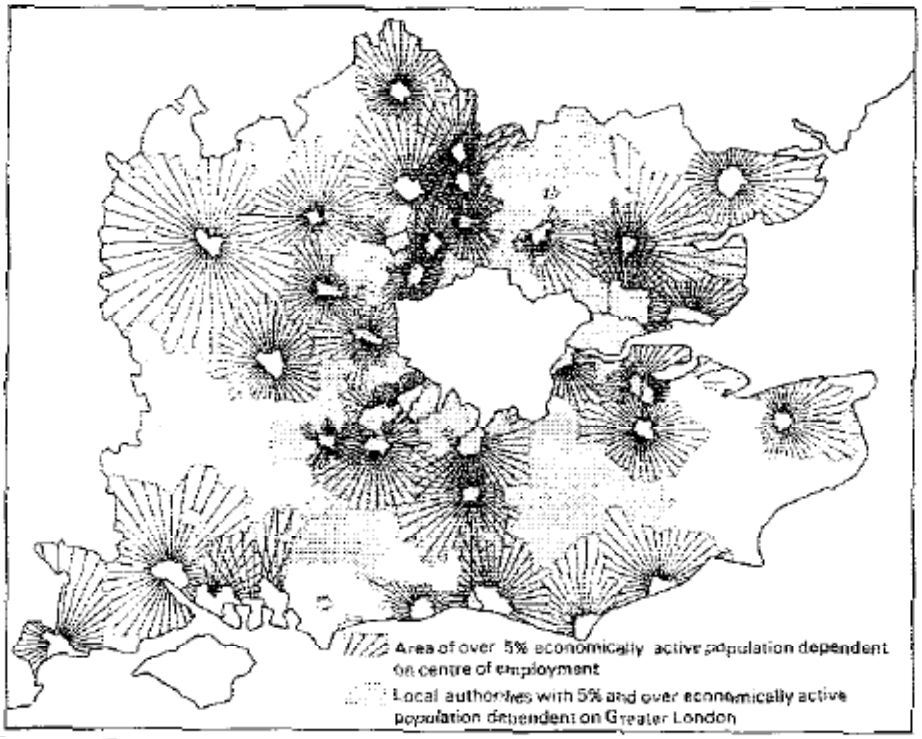

الشكل ٣ الأقاليم الفرعية الوظيفية في جنوب شرق انكلترا

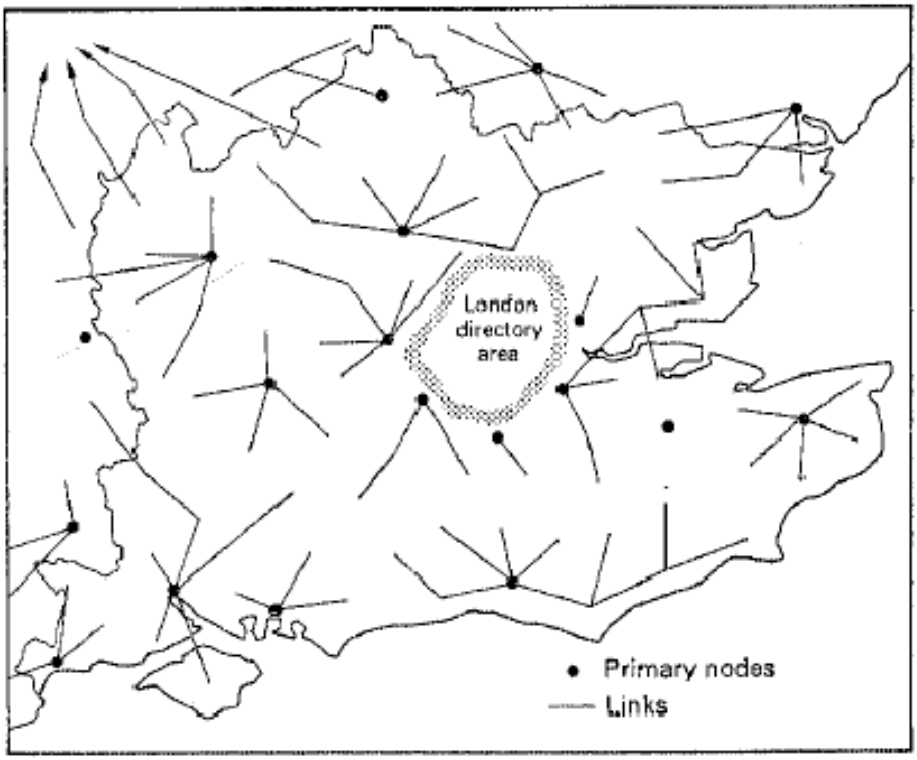

الشكل ٤ المكالمات الهاتفية جنوب شرق انكلترا (١٩٦٧)

استخدام نظرية الرسم البياني لتحديد الأقاليم الفرعية

يهتم بالقوى النظرية للجذب بين المراكز بدلا من التدفقات الحقيقة . وهكذا يمكن اعتبارها ثاني أفضل طريقة ولكن إذا استخدمت بكفاءة يمكن ان توفر مؤشرا جيدا الى التدفقات الحقيقة , ويمكن ان تكون أكثر أهمية للتدفقات الكامنة بين المراكز و ان حقل الفيزياء الاجتماعية المتطور بسرعة هذا و كما تم تطويره من قبل زيف **Zipf** و رايللي **Reilly** و سيتوارت **Stewart** و ستوفير **Stauffer** وغيرهم يعتمد على وجهة النظر الاحتمالية للتفاعل البشري , و أصلها نابع من تطبيق المنطق المتشابه لفيزياء نيوتن .

يفترض نموذج الجاذبية البسيط بان التفاعل بين مركزين يناسب طرديا مع (كتلة) المراكز و عكسيا مع (المسافة) بين المراكز . وتعتمد المتغيرات المستخدمة لقياس الكتلة و المسافة على المشكلة و البيانات المتوفرة من خلال التطورات التخطيطية الأخيرة للنموذج, فان الكتلة تم تمثيلها بمتغيرات مثل السكان و العمالة و الدخل و النفقات و عائد التجارة المفردة. و المسافة بمصطلحات فيزيائية (أميال) ووقت و السعر و الفرص وبرموز رياضية .

$$T_{ij} = k\left[\frac{P_i P_j}{d^2_{ij}}\right]$$

حيث ان :
البلدة الأولى : (i)
البلدة الثانية : (j)
قوة الجذب بين بلدتين : (Tij)
هما كتل المركزين : (PiPj)
هي المسافة بين البلدتين : (d^2ij)
هو عامل ثابت : (K)

$$_iV_j = k\left[\frac{P_j}{d_{ij}}\right]$$

ان مفهوم السكان و الجذب الكامن هو تطور من المفهوم الأصلي في الترابط المميز للإقليمية , يمكن تعريف الطاقة الكامنة للسكان في مركز (i)الذي سببه كتلة في مركز j (ivj) كما يلي :

$$_iV = k\sum_{j=1}^{n}\left[\frac{P_j}{d_{ij}}\right]$$

إذا كانت (i) محاطة بعدد من المراكز (n) فان مجموع الطاقة الكامنة في مركز (i) سيكون

ومن خلال حساب الإمكانيات للمراكز في منطقة الدراسة
فان خطوط الارتفاع للإمكانيات المتساوية يمكن تخطيطها على الخارطة مبينة مقدار الجذوبات النسبية وحدود التأثير لمختلف المراكز , ومن هذه الخطط يمكن تحديد الأقاليم الوظيفية .(كلايسون,١٩٨٧)

٢ـ٥ الأقلمة و ادارة الإقليم :

ربما لا تترابط الأقاليم التخطيطية مهما كان تعريفها دقيقا بمعايير المشاكل المتجانسة و الوظيفية مع المناطق الإدارية حيث ان الأخيرة مهمة إذا كان في النية تنفيذ الخطة الإقليمية .

وبالتأكيد ان التخطيط ليس تخطيطا حقا إلا عندما يكون مرتبطا بتنفيذ البرامج و الإدارة ومن اجل ان يكون عمليا من ناحية إدارية , يعتقد سمث بان الأقاليم يجب ان تضم على الأقل خمسة معايير:-

١- يجب ان تكون من الكبر الى الحد الذي تحتوي فيه فريق من الإداريين المحترفين .
٢- يجب ان تحتوي ظهير رحلات العمل اليومية الرئيسية (ان هذا مهم خاصة عند التفكير بضبط حركة المرور).
٣- يجب ان تحتوي على مناطق التركز البشرية (مهمة خاصة لإدارة الخدمات كالصحة).
٤- يجب ان يكون بإمكانها توفير المواهب الضرورية لخدماتها .
٥- يجب الأخذ بالاعتبار العوامل الطبوغرافية (مهمة خاصة فيما يتعلق بإدارة الخدمات مثل أنظمة المجاري)(مصدر سابق) .

٢ ـ ٦ ـ الخلاصة و استنتاجات الفصل الثاني :

- ان الخطوة الأولى في تحديد مفهوم إقليم هي فحص فيما إذا كانت الأقاليم ظواهر طبيعية أو هي فقط تصورات فكرية . هنالك وجهتي نظر مختلفتين , الأولى موضوعية (Objective) و الأخرى اللاموضوعية (Subjective) وجهة النظر غير الموضوعية لا تنظر الى الإقليم كوسيلة الى الغاية . ببساطة أنها فكرة أو نموذج للمساعدة في دراسة العالم و أنها طريقة للتصنيف , أداة لفصل سمات المناطق حيث ان الإقليم الطبيعي هو وجه الأرض . أما وجهة النظر الموضوعية فتقف الى الجانب المعاكس معتبرة الإقليم غاية بحد ذاتها , صيغة حقيقية ككائن عضوي يمكن تشخيصه و رسمه . وان وجهة النظر اللاموضوعية هي المقبولة عموما .
- وهكذا يمكن تحديد الأقاليم عمليا , وبالتأكيد توجد العديد من الطرق الفرضية لتحديد كلا من الأقاليم المتجانسة و الوظيفية . وعلى أية حال هنالك مشاكل أولها في النقص الثابت في الترابط بين الأقاليم المحددة تبعا لمختلف المعايير . إلا انه أحيانا يكون هنالك تشابه عام و وستكون مصادفة إذا كانت التدفقات الوظيفية المختلفة مثل رحلات الذهاب الى العمل و التسويق أو الترويجية متوافقة مكانيا وأكثر من ذلك فان من المستبعد ان تكون الحدود الإقليمية متوافقة تماما , تمثل الطبيعة الحركية للنشاطات الإقليمية مشكلة إضافية . تتوسع المشاءات أو تتقلص دائما حيث ان بعض الأقاليم تصبح مزدهرة و أخرى تصبح اقل ازدهارا , تتغير تدفقات الإقليم الوظيفي تبعا للتأثير المستمر للمراكز , استجابة للتطور في النقل بصورة خاصة .
- على الرغم من هذه الصعوبات فان الأنواع الإقليمية التي تم تفصيلها يمكن ان توفر أساسا مفيدا للأقاليم التخطيطية إذا تم تحديدها على أساس معايير (المشكلة) , إلا انه حتى لو أمكن تحديد الأقاليم بالاعتماد على مثل هذه المعايير فتوجد مشاكل إضافية عما إذا كانت بالفعل ملائمة إداريا وعما إذا كانت تعكس الوعي الإقليمي (الشخصية الإقليمية) للمناطق ذات العلاقة .

التخطيط الاقتصادي

٣-١- المقدمة :

التخطيط الاقتصادي بمعناه العام هو الجهد المبرمج للاستغلال الامثل للموارد المادية و البشرية لتحقيق التغيير الاقتصادي و الاجتماعي المرغوب و كلمة المرغوب تعني هنا الاهداف المؤشرة ضمن الخطة و المفترض ان تتحقق خلالها . ولما كانت الخطة و اهدافها توضع من اجل احداث تغيير اجتماعي نحو الاحسن اي ان الانسان غاية في التنمية وو سيلتها , فالمرغوبية بهذا المعنى يجب ان يحددها المجتمع ثم يصيغها المخطط و ينفذها الجميع .

ان الخطة وفق المفهوم الاقتصادي القطاعي البحت يمكن ان تحقق التغيير الاقتصادي و الاجتماعي المرغوب اذا استطاعت ان تحقق المعدلات الموشرة لزيادة الدخل و الناتج القوميين اثناء وفي نهاية الخطة . فاذا كان هذا هو واقع عملية التخطيط من اجل التنمية وهو واقع جيد كما يبدو , فلماذا اذن , نجهد انفسنا باستخدام اسلوب تخطيطي جديد كالتخطيط الاقليمي او التخطيط الحضري او التخطيط العمراني و الذي يشمل الاسلوبين السابقين معا .

ان مثل هذا التساؤل ليس غريبا بل انه كان ولازال حتى الان مثيرا للجدل بين المخططين الاقتصاديين و المخططين الاقليميين و الحضريين و علماء الاجتماع و الساسة (التخطيط,١٩٨٣,ص٢)

٣-٢- عملية إعداد الخطة الاقتصادية :

١- من المراحل الاولى و المهمة في اعداد الخطة الاقتصادية هي مرحلة جمع المعلومات و البيانات الدقيقة عن مختلف اوجه النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و لمستويات محددة ربما تكون على مستوى اصغر وحدة ادارية او ربما تكون على مستوى المدن و القرى وهذه البيانات تمثل الموارد الطبيعية و البشرية و التي يمكن ان تستغل مستقبلا و درجة استغلالها في الوقت الحاضر .وعلى هذا الاساس يستطيع المخطط الاقتصادي و السياسي معا صياغة الاهداف العامة للخطة الاقتصادية ويكون توفر المعلومات المطلوبة وبشكلها الدقيق امر في غاية الاهمية حتى يكون وضع الاهداف الشمولية و العامة متناسبا مع تلك المعلومات و البيانات و تكون الاهداف في تلك الحالات اقرب الى الواقعية ونها الى الخيال وطموحة بحيث يمكن تحقيق تلك الطموحات . وغالبا ما يكون هدف السياسي اكثر طموحا لانه يحاول ان

يحقق اعلى قدر ممكن من النمو الاقتصادي في سنوات الخطة ويدرس المخطط تلك البيانات و المعلومات و يتناقش مع رجال السياسة لوضع الاهداف العامة لوضع الخطة الاقتصادية .

٢- مرحلة تحديد الاهداف العامة للخطة الاقتصادية , بعد ان تجمعت البيانات و المعلومات الدقيقة عن النشاط الاقتصادي . واهم هذه الاهداف مجتمعة هو معدل النمو الاقتصادي المراد تحقيقه خلال سني الخطة , ويقوم المخططون و رجال السياسة باعداد معدلات النمو الاقتصادي ويتم تحديد عدة معدلات للنمو وبدرجات متفاوته من الطموح و غالبا ما يتم تثبيت معدل النمو المتوسط .

٣- المرحلة الثالثة تتمثل في تقييم تلك الاهداف من وجهة نظر قومية ويتحدد معدل النمو الاقتصادي المناقش و المقيم من الجوانب السياسية وفي هذه الحالة تدرس الجهات المسؤولة عن امور التخطيط ووضع الخطة و التي تتصف بانها جهات سياسية ادارية تدرس حالة الاقتصاد القومي و الاهداف الموضوعة وعلى هذا الاساس ترشح المعدلات لنمو الاقتصاد القومي .

٤- وضع معدل نمو لكل من القطاعات الاقتصادية حسب الانشطة الاقتصادية و الاجتماعية و يتم تقسيم تلك المعدلات بحسب الجهة المختصة وترسل الى الوزارات المختلفة , لتوضيح رأي تلك الجهات بها وتقوم الوزارات بمناقشة معدلات النمو المخصصة لها مع وحداتها الانتاجية و المرافق و المؤسسات التابعة لها لتبيان مدى امكانية تحقيق تلك المعدلات و تعود الى الهيئة المركزية المسؤولة عن اعداد الخطة الاقتصادية و تظهر ان المؤسسات التابعة للوزارات قد تضع بعض الملاحظات المهمة في تعديل الخطة و تقوم الوزارة المعينة باعلام الجهات المسؤولة عن الخطة و اعدادها بالتعديلات و اسبابها و يتم ذلك بالنسبة الى كل الوزارات المختلفة و تعد الهيئة المركزية للتخطيط عدة هيئات فرعية تتولى العناية بكل من القطاعات الرئيسية و المهمة مثل الهيئة الصناعية , و الهيئة الزراعية , هيئة النقل و المواصلات , و هيئة الخدمات و الاسكان . وتعتبر هذه الهيئات اختصاصية فنية تجمع التصورات عن امور التخطيط بتقرير تفصيلي شامل وعام في المشروعات و برمجتها بشكل منتظم ووضع نموذج اقتصادي رصين يتناسب وحجم المشروعات و البرامج التنموية المعدة ضمن الخطة الاقتصادية . وهذا النموذج الاقتصادي هو ضمن الاطار العام للخطة الاقتصادية وهو يختلف من دولة الى اخرى حسب طبيعة النظام السياسي القائم ففي الدول الراسمالية لايتضمن سوى مشروعات انتاجية محددة ضمن القطاع العام اما القطاع الخاص فانه يوضح اتجاه ذلك القطاع خلال الفترة الزمنية المحددة للخطة , بينما في الدولل الاشتراكية يتضمن النموذج الاقتصادي المشروعات التفصيلية و الموازنات المالية و السلعية و القوى العاملة بشكل تفصيلي و يجري في الهيئة المركزية للتخطيط و ضع الاطار التفصيلي للخطة لكي ينتهي وضع الخطة بشكلل نهائي

٥- تعلن الخطة الاقتصادية امام المنظمات السياسية لمناقشة جملة الامور المتعلقة بتعديل بعض اوجه الخطة الاقتصادية بصيغتها النهائية ويصادق عليها من الجهات العليا في الدولة و يصدر بها قانون يلزم الجهات المسؤولة و الوزارات التقيد بالخطة و تنفيذها .

٦- تجري محاولة اخيرة في الهيئة المركزية للتخطيط هو تقسيم الخطة الاقتصادية الى قسمين , الاول يتضمن الانشطة الاقتصادية و المشروعات التنموية للقطاعات المختلفة كالصناعة و الزراعة و النقل و الانشطة الاجتماعية كالصحة , التعليم , الخدمات , السكن حسب هذه

القطاعات للدولة مجتمعة , اما القسم الاخر فهو يتضمن المشاريع التنموية ليست حسب القطاعات بل حسب الوحدات الادارية و ربما حسب اصغر وحدة ادارية في الاقليم و ترسل بشكلها الاخير الى هذه الاقاليم لتنفيذها . (عبد القادر,١٩٨٦,ص٣٥).

٣-٣- عمليات تنفيذ الخطة الاقتصادية :

تستلم الجهات المسؤولة عن عمليات تنفيذ برامج التنمية الخطة الاقتصادية بجزئيها القطاعي و الاقليمي ليتم نتفيذها وفق برامج زمنية معينة وعمليات التنفيذ تختلف حسب طبيعة النظام السياسي الموجود في الدولة . ففي الدول الاشتراكية ببدا التنفيذ باعداد خطة جديدة تسمى خطة توزيع الموارد وهذه الخطة يكون موقعها بين مرحلة اعداد الخطة الاقتصادية وبين عمليات التنفيذ ولا يبدأ في التنفيذ الا بعد ان تعد تلك الخطة وفيها يتم توزيع الموارد في الولة على المشاريع التي يتوقع التنفيذ فيها لسني الخطة القادمة ولكي يتم تخصيص الموارد خسب اهمية المشاريع , ويستحث لذلك اقسام اخرى في الوحدات الانتاجية و المؤسسات لتحديد احتياجات تلك المؤسسات من مستلزمات التنفيذ المادية و البشرية كالمواد الاولية و الايدي العاملة و يستحسن تسمية تلك الاقسام باقسام الامداد لانها تمد الوحدات الانتاجية بالمواد و الموارد النصف مصنعة و التي تستخدم لاغراض الانتاج و يتحدد ايضا ان توضح تلك الوحدات الانتاجية من خلال قسم الامداد حاجاتها من الموارد المهمة حتى يتم توزيعها مركزيا من الجهات المركزية في الدولة و هناك موارد يستطيع قسم الامداد الحصول عليها من جهات اخرى غير مركزية .وهنا يمكن الاشارة الى ان التنفيذ في مجموعة الدول الاشتراكية لاتظهر فيه معوقات كثيرة كالتي تظهر في الدول الرأسمالية ذلك لان عناصر الانتاج هي ملك الدولة كالمعامل و المصانع و المواد الاولية و طرق النقل .....الخ .و يصح القول على القطاع الحكومي في الدول الرأسمالية فان امكانيات التنفيذ سريعة ولاتستوجب مشاكل او اختناقات . ولكن التنفيذ للخطة الاقتصادية في القطاع الخاص يعاني من بعض الصعوبات و التي تعالج ببعض السياسات الحكومية كتقديم القروض و تقليل الضرائب .(مصدر سابق)

٣-٤- عملية متابعة الخطة الاقتصادية :

يمكن تحديد مفهوم المتابعة بانه تقييم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و مقارنة النتائج المتحققة في جميع فروع النشاط الاقتصادي بالاهداف المرسومة في الخطة الاقتصادية , و انها المؤشر الواضح لمعرفة التقدم الاقتصادي من خلال سني الخطة ومن خلال معالجة الاخطاء و المشاكل التي تظهر خلال عمليات التنفيذ وبهذه الحالة نتجنب الوقوع في نفس المعوقات و الصعوبات في تنفيذ الخطط القادمة بشكل عملي .

تهدف عملية المتابعة الى اعطاء صورة عن الواقع الذي تنفذ فيه الخطة الاقتصادية و ذلك من خلال المؤشرات التي توضح هذا الواقع مع مقارنة ذلك بمعدل النمو الاقتصادي المستهدف و توضيح النتنج التي وصلت اليها الخطة الاقتصادية و تهدف المتابعة الى اعطاء معلومات و بيانات مستمرة و لفترات زمنية معينة ربما تكون قصيرة او طويلة لكي تساعد المخطط من معرفة كيفية مسير الخطة الاقتصادية و ربما يصحح مسار تلك الخطط او ليتفادى المشاكل مستقبلا اضافة الى ذلك فان المتابعة

توضح المشاكل و المعوقات التي تعترض تنفيذ الخطة الاقتصادية لايجاد الحلول لها في الوقت المناسب و اقتراح افضل الحلول و المعالجات .

٣-٥ أساليب متابعة الخطة الاقتصادية :

يمكن التمييز بين اسلوبين في المتابعة يعتمد استخدام احدهما عاى طبيعة الظروف و الامكانيات لدى الجهة السؤولة عن عمليات المتابعة :

٣-٥-١ - أسلوب المتابعة الميدانية :

اي اجراء مشاهدة ميدانية لمواقع المشاريع المنفذة من قبل المسؤولين عن عمليات المتابعة , ونحصل على كافة مجريات الامور و المعلومات مباشرة لنستطيع تقييم تنفيذ المشاريع بشكل علمي مدروس , وعادة مايستخدم هذا الاسلوب بشكل يراد فيه معرفة الامور بشكلها التفصيلي و لفترات سريعة وقصيرة و ربما يصلل مستوى المتابعة الى الوصول الى ادنى جزء في المشروع المنفذ وهذه المتابعة تتمكن من الحصول على نتائج تفصيلية دقيقة و سريعة واكثر عملية ويكتسب هذا الاسلوب عملية المتابعة خبرة من خلال تحليل البيانات و مناقشة المشاكل في موقع المشروع و بصورة مباشرة .و يساعد في اقتراح الحلول الواقعية لحل المعوقات و الصعوبات في التنفيذ و لكن في نفس الوقت ان مساوئ هذا الاسلوبب تتمثل في تكاليف المتابعة العالية و صعوبة اعطاء البيانات و المعلومات اليومية او الاسبةعية المستمرة للحاسبة الالكترونية او في اجهزة الحفظ اضافة الى انها تحتاج الى كادر كبير و متدرب على العمل الميداني و ظروف مناخية قاسية احيانا كما ان هذا الاسلوب يكون فاشلا في بصض الاحيان اذا لم يتوفر الاخلاص في عملية المتابعة في تسجيل البيانات الدقيقة و المتابعة الفعلية .

٣-٥-٢ - أسلوب متابعة الاستمارة :

ويتم فيه تصميم نموذج استمارة حسبما تتطلب عملية المتابعة من مؤشرات او بيانات مطلوبة ومهمة في نجاح عمليات التنفيذ من خلال عمليات المتابعة و ترسل الاستمارة الى المشاريع و مواقع الانتاج لتملئ من مثل مختصين في امور الاحصاء و المعلومات و تتولى جهات مسؤولة عن امور المتابعة تدقيق المعلوما و الاحصائيات بما يضمن التدقيق و التحليل و اعطاء البيانات المطلوبة في نموذج الاستمارة .وعادة ما يستخدم هذا الاسلوب عندما لايتوفر كادر كبير في دوائر المتابعة .

٣-٦ - مؤشرات المتابعة للخطة الاقتصادية :

١- الانجازات المادية للمشروع .
٢- المصروفات المالية للمشروع .
٣- اعداد الايدي العاملة في المشروع .
٤- الفترة الزمنية للمشروع .

٣-٧- مستلزمات نجاح الخطة الاقتصادية :

١. واقعية اهداف الخطة الاقتصادية .
٢. مرونة الخطة الاقتصادية .
٣. الاستقرار السياسي.
٤. الخبرة في مجال التخطيط .
٥. مشاركة افراد المجتمع.
٦. توفر البيانات الدقيقة .

٣-٨- تقنيات الخطة الاقتصادية :

١- مفهوم التنبئ : لقد اهتم الاقتصاديون بهذا النمط في الوقت الحاضر مستخدمين الدراسات العلمية القائمة على اسس و ضوابط بعيدا عن التخمين غير المدروس , ويتم ذلك بدراسة المعلومات و الاحصائيات دراسة مستفيضة معتمدة على الاستنتاج من خلال المعلومات المستخدمة في عملية التنبئ ووضع الاقتصاد القوميي خلال فترة زمنية مقبلة و توضخ عملية التنبئ احتمالات عديدة منها حجم الانتاج المتوقع و الدخل القومي و اعداد السكان و حجم السوق و الاستهلاك وما قد ينشأ من مشاكل نتيجة لظهور متغيرات دولية سياسية او عسكرية كالحروب و الامراض و ما يجب اتخاذه من تدابير في سبيل الحد من تلك الصعوبات .

٢- نموذج جداول المستخدم – المنتج : وقد وضع فسيلي ليونتييف هذا النموذج في عام ١٩٤٩ لدراسة الاقتصاد الامريكي لمدة عشرين سنة بين عام ١٩١٩ و حتى عما ١٩٣٩ و غالبا ما يستخدم هذا النموذج لتلافي حدوث اختناقات بسبب نقص في المدخلات او المستخدم لانتاج كمية من السلع مما يؤدي الى حدوث انخفاض في تحقيق اهداف الخطة الاقتصادية فهذا النموذج ينسق بين اهداف الخطة الاقتصادية و لذلك فان مهمته صعبة للغاية ذلك بسبب الاعداد الهائلة من المنتجات و السلع المصنعة و التداخل بين فروع النشاط الاقتصادي فانتاج قطاع معين قد يستخدم في انتاج سلع اخرى لقطاعات اخرى .

٣- تحليل الكلفة – المنفعة : يعتبر هذا الاسلوب من الاساليب و النماذج الاقتصادية التي يمكن استخدامها كمقياس للتقييم الاقتصادي بين مشروعات الخطة الاقتصادية , حيث التقييم المالي للمشروع الاقتصادي ضمن الخطة لايمكن الاعتماد عليه وحده في مقارنته بين مجموعة من المشاريع المقترحة ضمن الخطة باختبار قسم منها خلال الفترة الزمنية للخطة و وان التقييم المالي هو ما سيقدمه المشروع من ايرادات مقارنة بما تم الانفاق عليه من مصروفات اي مزايا الربح النقدي المتوقع .

٤- نموذج هاردو – دومار : وهو من النماذج الاقتصادية التي تستخدم لتقدير حجم الاستثمار اللازم اتنفيذ الخطة الاقتصادية .

٥- دراسة الجدوى الفنية و الاقتصادية : ان اي مشروع اقتصادي يحتاج الى مثل هذه الدراسة منذ بداية تكوينه كمقترح لكي يقيم الشروع قبل البدأ بعملية التنفيذ فهي دراسة شاملة للتاكد من فائدة المشروع للاقتصاد القومي من جوانبه الفنية و الاقتصادية وتبدأ الدراسة بتوضيح

كيفية توفير مواده الاولية و الخدمات الضرورية للمشروع وعملية اختيار افضل موقع له من نواحي تكاليف النقل و العوامل الاخرى ثم دراسة ما هو الحجم المفضل لانشاء المشروع و اختيار استعمال كثافة العمل ام كثافة راس المال و اختيار الهيكل التكنولوجي للمشروع والذي يتناسب و توفير مستلزمات عناصر الانتاج الرئيسية المتوفرة في الدولة و الاقليم . (عبد القادر,١٩٨٦)

٣-٩- الخلاصة :

ان عملية اعداد الخطة الاقتصادية متعلق بالتخطيط القومي الشامل للبلد وان اول مرحلة من مراحل اعداد الخطة الاقتصادية هي عملية جمع المعلومات و البيانات الدقيقة لمختلف اوجه النشاط الاقتصادي و الاجتماعي وكلما حاولنا التوصل الى دقة اعلى في جمع هذه المعلومات كلما تطلب ذلك الذهاب الى اصغر وحدة ادارية للتعرف على الموارد الطبيعية و البشرية التي يمكن ان تستغل في الوقت الحاضر او مستقبلا , و اننا بذلك نلجا الى تقسيم البلد الى اقاليم لاحصاء وتقدير موارده ,و يجب ان لا يغيب عن بالنا ان العملية ليست فقط تقسيمات ادارية لاحصاء وتقدير الموارد بل ان المخطط الذي يمكنه من خلال عملية الدراسة و التقسيم هذه ان يكتشف منطلقات اساسية لعملية التنمية موجودة اصلا و يمكن استغلالها و تطويرها , اي انه يكتشف ان هنالك وجود ابتدائي لاقاليم زراعية او صناعية تحتوي على بعض التكامل و تحتاج الى التنمية و التطوير لتكون اكثر فاعلية في زيادة الدخل للمستفيدين منه و بالتالي زيادة الدخل القومي .

الاستنتاجات و التوصيات :

الاستنتاجات :

١- ان عدم وجود تعريف جامع و شامل للاقليم لايعد ضعفا في نظرية اواسلوب التخطيط الاقليمي بل هو احد حقائق عملية التنمية من انه لا توجد هنالك امكانيات او مشاكل متشابهة تماما بين المناطق المختلفة للبلد الواحد وعلى ذلك فان تحديد معنى الاقليم يتعدد بتعدد مشاكل او امكانيات الاقليم و كذلك تتحدد مساحته تبعا لذلك .

٢- وكما انه لايصح عمليا و علميا نقل صيغة خطة بطبقها بين البلدان المختلفة يكون ذلك بين مناطق او اقاليم البلد الواحد لذا يجب اعتماد خطة تنموية متميزة لكل اقليم من الاقاليم .

٣- ان تعدد التعاريف لمعنى الاقليم هو امر جيد في عملية التخطيط وهو يؤكد على حقيقة مهمة من حقائق التنمية وهي ان المهم ليس التعريف او الاساليب او الاطر التخطيطية او الاهداف و انما المهم هو تحديد نوع المشكلة وحجمها (الخصوصية المكانية) ومن ثم طرق و اساليب حلها .

٤- ان مصطلح الاقليم استخدم للتعويض عن التحديد الاداري للمناطق والذي يغفل امكانات و محددات التنمية في كل منطقة . و الاقليم قد يشكل جزء من منطقة (جزء من محافظة مثلا) او اكثر من منطقة ادارية واحدة (اكثر من محافظة واحدة) .

٥- ان جميع التعاريف تتفق على ان الاقليم هو مساحة او فضاء جغرافي او رقعة مكانية له من المقومات و الصفات و المشاكل ما تجعله يتميز عن غيره من الاقاليم و تستدعي تحديد اتجاهات و طبيعة تصوره الاقتصادي و الاجتماعي و العمراني بشكل يؤمن الاستغلال الامثل لامكاناته التنموية ومن خلال معالجة المشاكل القائمة و المتوقعة فيه على ان لاتتناقض الاهداف الموضوعة لتنميته مع الاهداف الموضوعة لتنمية الاقاليم الاخرى اي ان ينظر الى كل اقليم من منظار التصور التنموي القومي العام .

٦- لا ينبغي النظر الى مساحة وحجم الاقليم على انها من المسائل الاساسية في التخطيط الاقليمي لان ذلك يعتمد على الاسس التي يختارها المخطط كمعايير لتحديد الاقليم و لكن مع ذلك فان الاقليم يبقى يضم عدة مراكز حضرية مع ظهيرتها الريفية شريطة ان تكون تلك المراكز و ظهيرتها الريفية ذات علاقات و ظيفية متبادلة .و تتوثق هذه العلاقات بشكل كبير مع مركز الاقليم و لكنها تبدأ بالتضاؤل بصورة طردية مع ابتعادها عن مركز الاقليم .

٧- ان مسئلة اين يتم توقيع الاستثمارات لها نفس اهمية ما هي تلك الاستثمارات التي يجب التفكير بها في عملية التنمية لان كلمة اين تتضمن جانب العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية . ان هذين السوالين (اية مشاريع ؟ , و اين توقع ؟) هما جوهر عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الفنية البالغة الاهمية في اقرار اية خطة تنموية . و بالتالي هل سيكون بمقدور الفنيين ان يقدموا حلا وسطا يوازن بين تحقيق التنمية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية ؟ .

٨- ان مشكلة التباين في مستويات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و العمرانية هي احدى المشاكل الرئيسية التي تعاني منها كافة بلدان العالم الا ان حدة التباين تبرز بشكل اكبر في البلدان الراسمالية اكثر مما تبرز في البلدان الاشتراكية او ذات التخطيط المركزي وذلك لان البلدان الاشتراكية اثناء صياغة خططها التنموية لاتنظر فقط الى دالة المنافع او الارباح المادية كمؤشر للتطور و انما ايضا (و احيانا تعتمد) دالة النمو الاجتماعي كمؤشر للتطور العام و لذلك فانها تركز اهتمامها على تنمية المناطق المختلفة .

٩- ان توقيع الفعاليات الاقتصادية ينبغي ان لا يرتبط دائما بالمناطق المراكز الحضرية او الريفية او الاقاليم التي تتوفر فيها الاقتصاديات الخارجية (اقتصاديات الموقع او الاقتصاديات الحضرية) اذ ان مثل هذه السياسات الاستثمارية تودي في النتيجة الى توجه الاستثمارات الى العاصمة او المدن الرئيسية و التي يطلق عليها اقطاب النمو و يؤدي ذلك بالتالي الى زيادة رفاهية المناطق الغنية و يزيد من تخلف و شقاء المناطق المتخلفة .

١٠- ان التخطيط الاقليمي يؤكد دائما على سياسة عدم تركز الاستثمارات , حيث نجد ان المدن الرئيسية مثل بغداد قد استقطبت معظم الاستثمارات في كافة القطاعات مما جعلها حاليا تعاني من كثير من الاختناقات في مجالات السكن و النقل و ارتفاع اسعار الاراضي لمختلف المشاريع و هذا ما يطلق عليه في اقتصاديات التنمية بـ(الاقتصاديات) مما يستلزم ايجاد مواقع جديدة او حتى مدن جديدة حول المدينة المكتظة لاعادة توزيع السكان و النشاطات الاقتصادية .

١١- فالتخطيط الاقليمي بهذا المعنى هو تخطيط للفعاليات البشرية فوق مكان معين من حيث تحديد نمط استعمالات الارض للفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة , و بذلك يمثل البعد المكاني لعملية التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي .

١٢- ليست هنالك مساحة محددة او معايير معينة ثابته لتحديد مساحة الاقليم او عدد الاقاليم فلكل دولة و لكل مرحلة من مراحل التنمية ولكل غرض من اغراضها اقليمها او اقاليمها , فمثلا ان الاقليم بمعناه الجغرافي قد لايكون له علاقة بالتقسيم الاداري اذ قد يضم عدة وحدات ادارية او اجزاء منها ففي بولندا مثلا تم تقسيم البلاد الى اقاليم على اساسس توزيع المصادر المتاحة او الممكن توفرها و طبقا للوظائف الاقتصادية للمناطق المختلفة و كذلك تقسيم العمل بين هذه المناطق و قد ساعد هذا التقسيم على اعادة توزيع الصناعات الثقيلة او الخفيفة و شبكات الطاقة و اقلمة الزراعة و الغابات و توزيع شبكات النقل او المرافق السياحية بين الاقاليم البولندية .

١٣- يتحدد الاقليم من الزاوية التي ينظر اليها المخطط فقد يكون هنالك مثلا اقليما لتجهيز بغداد بالحمضيات او اقليم الملاريا او اقليم (الكاسا) المتخلف في جنوب ايطاليا او اقليم معرف لاغراض التنمية الاقتصادية او الاجتماعية .الا انه يمكن القول عموما ان الاقاليم من ناحية المساحة يضم اكثر من مركز حضري واحد و انه في ضل الاقليم الواحد يتم معالجة تلك المراكز الحضرية و كذلك ظهيرتها الريفية وهذا يقودنا الى القول بان التخطيط الحضري هو جزء من التخطيط الاقليمي و ان هذين النوعين من التخطيط هما جزء من التخطيط القومي الشامل.

١٤- ان التفاوت في توزيع الاستثمارات الصناعية و الخدمات العامة و البنى الهيكلية بين مناطق القطر المختلفة تنعكس اثاره على مستوى الدخل و الاجور (الاجور بالنسبة للقطاع

الخاص) حيث ثبت ان مستويات الدخل و الاجور ترتبط بعلاقة قوية مع درجة التصنيع وقد تستلزم عملية التصنيع نفسها انشاء البنى الهيكلية او توفير الخدمات الاجتماعية على اعتبار ان الاولى تسهل العملية الانتاجية و الثانية تساعد غلى استقرار السكان و تقليل الهجرة اضافة الى زيادة انتاج العاملين سواء في القطاع الصناعي او القطاعات الاخرى .

١٥- ان تركز المشاريع الصناعية في مدن قليلة و خاصة القريبة من الحدود الدولية يلحق ضررا بالاقتصاد القومي , وهذا يعني ان الجوانب الإستراتيجية لم تكن قد درسة بشكل كاف اثناء اقتراح تلك المواقع .

١٦- دأب المخططون القطاعيون على التاكيد على اهمية العائد المادي للمشاريع , ذلك العائد الذي يحقق معدلات متزايدة في الناتج و الدخل القوميين , ولكي يتحقق مثل هذا العائد يجب ان تتوافر كل عوامل النجاح الفنية و الاقتصادية و الموقعية لتلك المشاريع , وهذه اطروحة صائبة الى حد ما و و انما يكمن الخلل في مسئلتين هما العائد المادي للاستثمارات و اماكن توقيعها , ففيما يتعلق بالمسئلة الاولى هنالك اتفاق تام بانه لا المجتمع ولا الساسة ولا المخططون يريدون مشاريع تحقق خسائر مادية فالربحية النقدية لاي مشروع هي امر لابد منه لتبرير انشائه , و لكن الاختلاف ياتي عندما تتدخل متغيرات اخرى في هذا التحليل و تلك هي عائدية او نمط الملكية , ثم الافق الزمني و عاجلية او اجلية المردودات المالية , و اخيرا طبيعة النظام الاقتصادي و السياسي القائم اشتراكي او راسمالي .

١٧- فالربحية النقدية العاجلة مع تاكيد تزايد حجمها باستمرار و بكل الوسائل هو اتجاه لصيق بالقطاع الخاص من ناحية نمط الملكية و بالنظام الراسمالي من ناحية طبيعة النظام القائم . اما في النظام الاشتراكي فتعطى الاولوية للمنافع و الارباح الاجتماعية كتوفير فرص عمل لمنطقة تتوفر فيها او يتوقع ان تتوفر فيها ايدي عاملة او استغلال موارد مادية كانت معطلة مع عدم الاخلال بمبدأ الربحية النقدية و كن لايشترط تحقيق هذا المبدأ بالامد القصير . وبذلك يمكن القول بان القطاع الخاص و النظام الراسمالي يؤكدان عند اختيار و اقرار المشاريع على العوامل الاقتصادية البحته وان النظام الاشتراكي لايغفل مبدأ الربحية المادية و لكنه لايسقط اهمية المنفعة الاجتماعية .

١٨- كما ان جانب الموقع ذات علاقة وثيقة بمسائل الربحية المادية فاذا كانت الكفاءة الفنية للمشروع مثل تكنولوجيا الانتاج و الادارة تلعب دورا كبيرا في تحديد كلف الانتاج و مستوياته و بالتالي ترتبط الربحية بالكفاءة الفنية نتيجة للوفورات الداخلية فان الكفاءة الموقعية من وجهة النظر الاقتصادية القطاعية البحته تلعب دورا هاما ايضا في تحقيق الربحية النقدية , ومن هنا نستطيع ان نربط بين عدة نقاط فاذا كان الموقع اقرب من السوق و من المواد الاولية و الايدي العاملة و طرق النقل و مراكز البحث العلمي و الخدمات المصرفية و الوكالات التجارية .....الخ , تؤدي الى زيادة معدلات الارباح و لما كانت الارباح مؤشرا لنجاح المشروع الخاص و مؤشرا لتحقيق زيادات تراكمية في الدخل و الناتج القوميين بالنسبة الى المخطط الاقتصادي و هنا تعكس الخلفية الاقتصادية الفنية البحتة اثرها على المخطط الاقتصادي .

١٩- ان عملية التنمية القومية الشاملة لاتستهدف فقط تطوير و تنويع الهيكل الاقتصادي لاجل زيادة و رفع الانتاجية و انما ايضا اعطاء عملية التنمية الاقتصادية ابعادها المكانية و استغلال هذه الابعاد في اعداد استراتيجية التنمية بحيث تتمتع بثمار التنمية (زيادة الانتاج و

رفع الانتاجية) في كافة المناطق بغية تقليل الفروق الاقتصادية , الاجتماعية و العمرانية بينها.

٢٠- لاجل ان تاخذ خطة التنمية ابعادها المكانية من حيث اختيار مواقع المشاريع لابد من تحقيق درجة عالية من التنسيق بين هيئة التخطيط العمراني و بين الهيئات القطاعية في الجهاز المركزي للتخطيط و ينبغي على هيئة التخطيط العمراني في مرحلة اعداد الخطة ان تقدم الى هيئة التخطيط الاقتصادي توصياتها حول مواقع المشاريع على ضوء المناقشات الاولية مع الهيئات القطاعية الاخرى .

٢١- تعمل دراسات جدوى للمشاريع و ترسل نسخة منها الى هيئة التخطيط العمراني للتداول مع الجهات المستفيدة حول اسباب اختيار موقع المشروع وهل هنالك بدائل له وفيما اذا كان تغييره الى موقع اخر سيؤدى الى تغيير في التكاليف او يعرقل تنفيذه او وجود اعتبارات فنية لها علاقة بانتاجية المشروع . ان هذا الاجراء يساعد في عملية تضمين البعد المكاني و الستراتيجي لمواقع المشاريع قبل ادراجها في الخطة القومية .

٢٢- اعداد ستراتيجات طويلة الامد للتنمية الاقليمية تتضمن بدائل عن الهياكل العمرانية و الاحجام المقررة للمدن المختلفة و امكانياتها التنموية و محدداتها ايضا .ان مثل هذه الستراتيجيات يجب ان تحدد اقطاب النمو المستقبلية ووظائفها الاقتصادية .و هذا يعني تقديم نماذج جديدة للتحضر و التصنيع تعطي مؤشرات واضحة للمخطط الاقتصادي و متخذي القرارات النهائية حول المناطق التي يمكن ان تصبح اقطابها جديدة للنمو للتقليل من ضغط السكان و الفعاليات في اقطاب النمو التقليدية .

٢٣- من اجل تحقيق الاهداف المنشودة لاية خطة لابد من ان تكون هنالك اجراءات ادارية واضحة ومحددة تسهل عملية انجاز ستراتيجية التنمية الاقليمية و تعزز العلاقات بين المستويات التخطيطية الثلاثة و المتمثلة بالتخطيط القومي و التخطيط الاقليمي و التخطيط المحلي .

٢٤- لما كانت الامكانيات التنموية في كل محافظة و كذلك المشاكل التي تعاني منها لايمكن ان تشخص بشكل جيد في المستوى المركزي للتخطيط فمن الضروري ان تلعب المستويات المحلية دورا فعالا في العملية التخطيطية سواء من حيث تقديم المشاكل و تشخيص الامكانيات وتحديد الاهداف للتنمية المكانية (اقتصادية او اجتماعية او عمرانية) لذا فمن الضروري تشكيل لجنة تخطيطية في كل محافظة تتولى مهمة افتراح اطار عام لتطوير المحافظة و ترتبط اداريا بمجلس المحافظة و تشكل من رؤساء و ممثلي الدوائر التالية :

أ- مدير بلديات المحافظة .
ب- رئيس صحة المحافظة .
ت- مدير عام التربية .
ث- مدير عام الهيئة العامة للزراعة .
ج- مدير مشاريع الماء و المجاري .
ح- مدير فرع الري .
خ- ممثل من المنشات الاقليمية التابعة لوزارة الاسكان و التعمير .
د- رئيس دائرة الاحصاء .

ذ- ممثل من الجامعة في المحافظات التي تتوفر فيها جامعات . او ممثلين من الجامعات القريبة .

وتكون اللجنة برئاسة المحافظ او لجنة من مجلس المحافظة يشرف عليها فنيا الجهاز المركزي للتخطيط في وزارة التخطيط و طبقا للضوابط التي تضعها الوزارة لهذا الغرض .

٢٥- التخطيط الاقليمي يمثل الجهاز العلمي و العملي التطبيقي للتخطيط القومي حيث انه يغذي اجهزة التخطيط القومي بالابحاث و المعلومات و البيانات المكونة للاقليم سواء من الناحية الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية كما يغذي بالافكار الاقليمية للتطوير و التجديد بنتائج التجارب الناجحة و يرسم لهذه الاجهزة اسلوب العمل و قد اوصى المؤتمر الدولي لتعمير اسيا و الشرق الادنى الذي عقد في بانكوك سنة ١٩٥٦ تحت اشراف هيئة الامم المتحدة بانه يتم التخطيط على اساس اقليمي و هناك العديد من المبررات الاقتصادية و الثقافية و السياسية التي توصي بالاخذ باسلوب التخطيط الاقليمي في ظل التخطيط القومي الشامل وهي اهداف للتخطيط الاقليمي وتتمثل بـ

١- تخلف بعض الاقاليم و ما له من اثر على النمو العام أي انه تخلف لاحد الاقاليم لا يكون من شانه ان يعوق النمو هذا الاقليم فحسب بل يبطىء من عملية التنمية القومية باسرها .لهذا يجب النهوض بهذه الاقاليم المتخلفة من خلال التخطيط الاقليمي .
٢- تنمية وتطوير اقليم جديد وما يتطلبه من اهتمام كبير من النواحي الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية .
٣- تحقيق النمو المتكافىء بين مختلف اقاليم الدولة وما له من ضرورة قصوى لتدعيم (النمو المتوازن) بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي .
٤- نشر الوعي التخطيطي على المستوى الاقليمي و المحلي وما يلعبه من دور اساسي في الاداء التنفيذي للخطة القومية .
٥- تحقيق اللا مركزية الاقتصادية على المستوى القومي . أي الاقلال من تركيز المشروعات الصناعية في المدن الكبرى و توزيع الجيد منها على الاقاليم من شان ان يدفع التطور الاقتصادي و الاجتماعي و القومي .
٦- تحقيق الرابطة الاقتصادية و الاجتماعية بين الاقاليم مما يؤدي الى تدعيم الوحدات المحلية و تاكيد احساسها بالوحدة القومية .
٧- التعرف على الاحتياجات و الرغبات الحقيقية للمجتمع من خلال مساهمة دوائر المحلية في العملية التخطيطية الاقليمية و توجيه و تعبئة موارد و طاقات وامكانيات المجتمع نحو تحقيق اهداف قومية و اقليمية .
٨- امتصاص العمالة الزائدة عن حاجة المدن الكبرى و هذا يرجع الى عدم الاهتمام بالوحدات المحلية و الاقليمية من الوجهة الانتاجية و الخدمية و من شانه ان يزيد الهجرة للعمالة الزائدة من الريف الى المدن الكبرى .و استمرار الهجرة شكلت مشكلة بطالة مقنعة و سافرة تصاحبها مشاكل الاسكان و النقل و المرافق الاخرى المختلفة و في مجال الامن.فالاهتمام باقامة الوحدات الاقتصادية الانتاجية و الخدمية و تطوير كفائتها من خلال التخطيط الاقليمي سيزيد الطاقة التشغيلية للقوى العمل المتاح بهذه الاقاليم و يؤدي الى ايقاف هجرة العمالة الى المدن الكبرى و ايضا يؤدي الى عدالة توزيع الدخل القومي .

٢٦- لذلك يجب ان يكون هناك ارتباط وثيق بين اجهزة التخطيط القومي و اجهزة التخطيط الاقليمي لتحقيق اهداف التخطيط الاقليمي التي تحقق في مجموعها اهداف التخطيط القومي الشامل .

٢٧- ان نجاح التخطيط القومي الشامل لا يتحقق الا بنجاح التخطيط الاقليمي فالعلاقة بينهما علاقة (الاصل بالفرع . و هما اسلوبان متكاملان و التكامل بينهما ضروري لسلامة التخطيط المحلي و المركزي على حدا سواء .

٢٨- يقوم التخطيط الاقليمي بتحقيق و ترجمة اهداف التخطيط القومي الى حقائق و مشروعات بعد القيام باعمال المسح و التحليل و التخطيط .

٢٩- تعتبر التخطيط الاقليمي الدعامة الاساسية التي يعتمد عليها التخطيط القومي ضمانا لفاعلية القرارات الانتاجية و الاستهلاكية و الاستثمارية ليس في مرحلة الاعداد فحسب بل و في مرحلة التنفيذ .

المصادر :

١- كمونه, د. حيدر," معالجات تخطيطية لظاهرة التحول الحضري ", الموسوعة الصغيرة , ٢٠٠٦.
٢- عبد الله, وليد," جدلية التخطيط والتنمية ", ٢٠٠٧.
٣- سلمان, د. جمال داود و د. طاهر فاضل حسون ," التخطيط الاقتصادي ".
٤- بتن,كي جي ,"الاقتصاد الحضري" , ترجمة د. عادل عبد الغني و سهام صديق ,١٩٨٥.
٥- حيدر كمونة , محاضرات دراسية , المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا , جامعة بغداد ,٢٠٠٦.
٦- كلايسون,جون,"مدخل الى التخطيط الإقليمي ",وزارة التعليم العالي و البحث العلمي, جامعة بغداد,ترجمة د.اميل جميل , ١٩٨٧.
٧- وزارة , دتخطيط, "التخطيط الإقليمي و أثره في تقليص التباين بين محافظات العراق", دراسة خاصة, ١٩٨٣.
٨- السعدي,د.سعدي محمد صالح, "التخطيط الإقليمي –نظرية, توجه, تطبيق", وزارة التعليم العالي و البحث العلمي, جامعة بغداد, بيت الحكمة.
٩- الشلش,د.علي حسين, "جغرافية أمريكا الشمالية الإقليمية", وزارة التعليم العالي و البحث العلمي, جامعة البصرة, مطبعة جامعة البصرة, ١٩٨٠.
١٠-كلايسون,جون,"مدخل الى التخطيط الإقليمي ",وزارة التعليم العالي و البحث العلمي, جامعة بغداد,ترجمة د.اميل جميل , ١٩٨٧.
١١-وزارة , دتخطيط, "التخطيط الإقليمي و أثره في تقليص التباين بين محافظات العراق", دراسة خاصة, ١٩٨٣.
١٢-السعدي,د.سعدي محمد صالح, "التخطيط الإقليمي –نظرية, توجه, تطبيق", وزارة التعليم العالي و البحث العلمي, جامعة بغداد, بيت الحكمة.
١٣-الشلش,د.علي حسين, "جغرافية أمريكا الشمالية الإقليمية", وزارة التعليم العالي و البحث العلمي, جامعة البصرة, مطبعة جامعة البصرة, ١٩٨٠.
١٤-عبد القادر, د.محمد صالح,"المدخل الى التخطيط الحضري و الاقليمي ", كلية الاداب , جامعة البصرة ,١٩٨٦.

تم بعونه تعالى